



د/ عبد الرحمن الخليفي

دور هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية...

Humanities and Educational  
Sciences Journal



مجلة العلوم التربوية  
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908 (print)

ISSN: 2709-0302 (online)

دور هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية  
دراسة تأصيلية نظامية(\*)

د/ عبد الرحمن بن عبد الله الخليفي  
الأستاذ المشارك بكلية الدراسات القضائية والأنظمة  
جامعة أم القرى - السعودية

تاريخ قبوله للنشر 28/2/2024

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

(\*) تاريخ تسليم البحث 4/1/2024

(\*) موقع المجلة:

العدد (38)، إبريل 2024م

379

مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية



## دور هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية دراسة تأصيلية نظامية

د/ عبد الرحمن بن عبد الله الخليفي

الأستاذ المشارك بكلية الدراسات القضائية والأنظمة  
جامعة أم القرى - السعودية

### الملخص

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: "دور هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية - دراسة تأصيلية نظامية"، وانتظمت في ثلاثة مباحث، المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لهيئة الخبراء، وفيه مطلبان، المطلب الأول: التعريف بهيئة الخبراء ومجلس الوزراء، والمطلب الثاني: التعريف بالأنظمة والخبير، والمبحث الثاني: أهم الأنظمة السعودية ومصادرها ودور هيئة الخبراء في نشرها، وفيه مطلبان، المطلب الأول: مصادر الأنظمة السعودية، والمطلب الثاني: أهم الأنظمة السعودية، أما المبحث الثالث والأخير: الآليات التي تتبعها هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية، وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول: اختصاصات مجلس الوزراء ودوره في نشر الأنظمة السعودية، والمطلب الثاني: اختصاصات هيئة الخبراء ودورها في إيجاد الأنظمة السعودية، والمطلب الثالث: دور الموقع الرسمي لهيئة الخبراء في نشر الأنظمة السعودية، وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات والنتائج التي انتهت إلى إبراز الدور المهم الذي تلعبه هيئة الخبراء التابعة لمجلس الوزراء السعودي في إعداد ونشر الأنظمة السعودية على أوسع نطاق.

الكلمات المفتاحية: خبير، هيئة، نظام.



## The role of the expert in preparing and publishing Saudi regulations Systematic rooting study

**Dr. Abdulrahman bin Abdullah Al-Khulifi**

Associate Professor at the College of Judicial Studies and Regulations  
Umm Al-Qura University - Saudi Arabia

### Abstract

This study came under the title: “The Role of the Board of Experts in Preparing and Disseminating Saudi Regulations - A Systematic Fundamental Study”, and it was organized into three sections. The first topic: The conceptual framework of the Board of Experts, and it contains two requirements: The first requirement: Definition of the Board of Experts and the Council of Ministers, and the second requirement: Definition The systems and the expert, and the second section: The most important Saudi systems and their sources and the role of the expert body in publishing them. It contains two requirements: The first requirement: The sources of the Saudi systems, and the second requirement: The most important Saudi systems. The third and final section: The mechanisms followed by the expert body in preparing and publishing the Saudi systems, and their protection. Three demands. The first demand: the powers of the Council of Ministers and its role in publishing regulations Saudi Arabia, and the second requirement: the powers of the expert body and its role in creating Saudi regulations, and the third requirement: the role of the official website of the expert body in disseminating Saudi regulations. The study concluded with many recommendations and results that ended up highlighting the important role played by the expert body affiliated with the Saudi Council of Ministers in preparing And disseminate Saudi systems on the largest scale.

**Keywords:** Expert, Organization, System.

**مقدمة:**

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فتعد هيئة الخبراء في مجلس الوزراء السعودي من الهيئات الاستشارية المهمة في الدولة، وتؤدي دورًا حيويًا ومرموقًا في إعداد الأنظمة السعودية ونشرها وإبرازها، وتعمل على توفير الرؤى والتوصيات الفنية والاستراتيجية التي من شأنها تحقيق التطور والتحول والتنمية الشاملة والمستدامة في تحسين جودة الحياة للمواطنين في المملكة العربية السعودية، وفق الرؤية الطموحة والواعدة (٢٠٣٠)، وذلك من خلال نخبة من الخبراء المتخصصين في مختلف المجالات الأكاديمية والشريعة والقانونية والاقتصادية والأمنية، وغيرها من التخصصات.

ويمثل الموقع الرسمي الإلكتروني للهيئة على شبكة الإنترنت مصدرًا مهمًا من مصادر المعرفة النظامية والقانونية لكافة الباحثين والمهتمين وطلبة العلم، حيث يبرز الجهود الكبيرة للهيئة ودورها في إعداد الأنظمة، ويوفر المعلومات الشاملة والواضحة لجميع المستخدمين، وبشكل يساهم في تعزيز الوعي القانوني ونشر الثقافة والمعرفة النظامية على نطاق واسع في المجتمع.

ومن خلال هذا البحث يتم دراسة هذا الموضوع المهم وإيضاح دور الهيئة وجهودها واختصاصاتها وفق ما ورد في الأنظمة ذات الصلة، وبما يتناسب مع تقسيمات الدراسة، وفيما يلي نلقي الضوء على مشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه، وفرضياته، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، وخطة البحث وذلك على النحو الآتي:

**مشكلة البحث:**

إن الجهود التي تقوم بها هيئة الخبراء بمجلس الوزراء جهود كبيرة و متميزة، من حيث المهام الجسام التي تضطلع بها في إعداد وإبراز الأنظمة السعودية، وتأتي هذه الدراسة في محاولة لإبراز هذه الجهود وبخاصة عبر الموقع الإلكتروني للهيئة على شبكة الإنترنت، الذي يُعد معيّنًا لا ينضب، ووجهة لا يستغني عنها شريحة كبيرة من الباحثين وطلبة العلم، مع تسليط الضوء على أهم اختصاصات الهيئة النظامية ومهامها وفق ما ورد بالأنظمة المتعلقة بها، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في سؤال رئيس تتفرع منه عدة أسئلة، ألا وهو (ما دور هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية؟).

**تساؤلات البحث:**

مما تقدم فإن الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عنها هي:

- ١- ما أهم اختصاصات هيئة الخبراء؟ وما أبرز مهامها؟
- ٢- ما موقع هيئة الخبراء في الهيكلة الإدارية؟
- ٣- ما دور هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية؟
- ٤- ما أبرز النصوص النظامية المتعلقة بهيئة الخبراء؟

## أهداف البحث:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي من أهمها:
- 1- التعريف ببيئة الخبراء وموقعها في الهيكلة الإدارية.
  - 2- إيضاح أهم اختصاصاتها ومهامها النظامية.
  - 3- بيان دورها في إعداد الأنظمة السعودية ونشرها.
  - 4- ذكر أهم النصوص النظامية المتعلقة بها.
  - 5- الوصول إلى نتائج وتوصيات مناسبة يمكن الاستفادة منها.
  - 6- إثراء المكتبة النظامية والقانونية بمعلومات ومقترحات نظامية مفيدة.

## فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضيتين:

- الفرضية الأولى:** وجود علاقة تبعية بين هيئة الخبراء ومجلس الوزراء.
- الفرضية الثانية:** وجود علاقة تفاعلية بين هيئة الخبراء ونشر الأنظمة السعودية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل.

## الدراسات السابقة:

نظرًا لأهمية الدراسات السابقة، باعتبارها خطوة مهمة من خطوات البحث العلمي، لما تمثله من فائدة كبيرة في مساعدة الباحثين على اشتقاق وصياغة مشكلة البحث وتوصيفها، والوقوف على نقاط القوة في موضوع البحث، مع عرض أهم الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وذلك بغية الاطلاع على جهود السابقين التي بذلت في هذا المجال، والاستفادة منها، لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، ومن ثم بيان مدى إسهام الدراسة الحالية في هذا المجال.

ونظرًا لهذه الأهمية، ومن خلال البحث والتقصي والرجوع للمكتب المتخصصة ومحركات البحث المتنوعة، لم أجد دراسة مستقلة تعنى بإبراز دور هيئة الخبراء تحديدًا في إعداد ونشر الأنظمة السعودية بشكل مفصل، وإنما هنالك دراسات متنوعة تناولت اختصاصات الهيئة عرضًا ضمن الحديث عن الأنظمة الأساسية في المملكة، وبالذات نظام مجلس الوزراء الصادر عام ١٤١٤ هـ، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- **الدراسة الأولى - دراسة بعنوان:** "النظام الدستوري للمملكة العربية السعودية"<sup>(١)</sup>.
- **الدراسة الثانية - دراسة بعنوان:** "مبادئ القانون الدستوري"<sup>(٢)</sup>.
- **الدراسة الثالثة - دراسة بعنوان:** "القانون الدستوري في المملكة العربية السعودية"<sup>(٣)</sup>.

(١) النظام الدستوري للمملكة العربية السعودية، ط١، د. محمد حسن الفحطاني، طبع دار الخريجي بجدة، ٢٠١٤م.

(٢) مبادئ القانون الدستوري، د. محمد سعد الرحاحلة ود. إيناس الخالدي، طبع مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣٥هـ.

(٣) القانون الدستوري في المملكة العربية السعودية، د. صباح مصطفى المصري وآخرون، طبع دار الكتاب الجامعي عام ١٤٤٤هـ.



وبالاطلاع على هذه الدراسات لاحظنا أنها تناولت - بشكل عام - مفهوم القانون الدستوري ونشأته وتطوره وأنواعه ومصادره، كما تناولت الأنظمة الأساسية في المملكة، ومن ضمنها نظام مجلس الوزراء الصادر ١٤١٤هـ، وأهم اختصاصات المجلس، والتشكيلات الإدارية فيه، ومنها هيئة الخبراء، والتطرق لنشأتها واختصاصاتها، ومراحل إصدار الأنظمة في المملكة.

وتختلف هذه الدراسات الثلاث عن الدراسة الحالية، في أن الأخيرة ركزت على دور هيئة الخبراء في مجلس الوزراء في إعداد وإبراز ونشر الأنظمة السعودية باعتبار الهيئة من أهم الأجهزة الاستشارية المتخصصة التي تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في العملية التنظيمية في المملكة من خلال نشر الأنظمة عبر موقع الهيئة على شبكة الإنترنت وإتاحتها للمستفيدين منها بسهولة ويسر وبطريقة مرتبة ومنظمة.

#### منهج البحث:

يعتمد هذا الجانب على المنهج الوصفي والتحليلي؛ حيث تم استعراض النصوص النظامية المتعلقة بموضوع البحث والرجوع إلى المراجع والكتب المعتمدة والمؤلفات والمواقع الرسمية التي يستفاد منها في هذا الجانب.

#### خطة البحث:

في ضوء هذه المقدمة، رأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لهيئة الخبراء.

المبحث الثاني: أهم الأنظمة السعودية ومصادرها ودور هيئة الخبراء في نشرها.

المبحث الثالث: الآليات التي تتبعها هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لهيئة الخبراء

### تمهيد وتقسيم:

إن العملية التنظيمية في المملكة العربية السعودية أساسها الملك؛ فهو مرجع السلطات، وهو الذي يُصدر الأنظمة بمراسيم ملكية، واللوائح لا تكون نافذة إلا بموافقته، ومن بين صلاحياته البت في حالات تباين النظر بين مجلسي الوزراء والشورى، وله صلاحيات استثنائية، كحالات الطوارئ أو وجود خطر يهدد المملكة، كما أن مجلس الوزراء له صلاحيات كسلطة تنظيمية، مثل دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقيات، فضلاً عن صلاحياته المهمة كسلطة تنفيذية وإحداث وترتيب المصالح، وكذلك مجلس الشورى الذي يعتبر شريك مجلس الوزراء في كل ما يتعلق بالأنظمة، فيما عدا ما يتعلق بإحداث وترتيب المصالح.

ويبرز دور هيئة الخبراء فيما يتعلق بمشروعات الأنظمة؛ حيث يبرز هذا الدور عبر أربعة مراحل، أولها دور شكلي يتحدد في ضوء وجود مشروع نظام جديد، فيطلب من الهيئة إعداد تصور متكامل بشأنه، وفي المرحلة الثانية يستمر هذا النمط الشكلي من خلال التحقق من المتطلبات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الخاص بالأنظمة، وفي المرحلة الثالثة يختلف دور الهيئة من مجرد الشكل إلى دراسة المحتوى، وهو دور يستتفر كافة أرجاء الهيئة، ودور الهيئة يكون أكبر في حالات مشروعات الأنظمة الجديدة مقارنة بدورها حيال مشروعات تعديلات أنظمة قائمة، أما المرحلة الرابعة فتبدو تالية لاكتمال دراسة الأنظمة المختلفة وإحالتها لمجلسي الوزراء والشورى، وما تم إدخاله من تعديلات بشأنها، فهو دور محايد للهيئة، خاصة إذا تعلق الأمر بمدى التوافق أو التباين على الأنظمة.

ترتيباً على ما تقدم، فإننا نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين، نبين فيهما التعريف بهيئة الخبراء ومجلس الوزراء، وبالأنظمة والخبير، وذلك على النحو الآتي:

### المطلب الأول: التعريف بهيئة الخبراء ومجلس الوزراء

نعرض في هذا المطلب للتعريف بهيئة الخبراء (فرع أول)، ومجلس الوزراء (فرع ثانٍ)، وذلك على النحو الآتي:

#### الفرع الأول: التعريف بهيئة الخبراء وتأسيسها

##### أولاً: نبذة تاريخية عن هيئة الخبراء:

في الثاني عشر من شهر رجب عام (١٣٧٣هـ) صدر الأمر الملكي الكريم بالموافقة على نظام مجلس الوزراء، وتضمنت المادة (التاسعة عشرة) منه أن مجلس الوزراء يتكون من عدة شعب من ضمنها (شعبة الخبراء الفنيين)، وبناء على ذلك، صدر المرسوم الملكي بالموافقة على نظام شعب مجلس الوزراء، وجاء الباب (الثالث) منه خاصاً بشعبة الخبراء، واشتمل على: تشكيلها، ومرجعيتها.

وفي الثاني عشر من شهر صفر عام (١٣٩٤) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٨) متضمناً تشكيل شعبة الخبراء، وكيفية قيامها بعملها، وتنظيم أوضاعها المالية واختصاصاتها، وفي السادس عشر من شهر ذي القعدة عام



(١٣٩٤هـ) صدر الأمر السامي الكريم رقم (٤٣١) بالموافقة على لائحة النظام الداخلي للشعبة، وفي الثامن عشر من شهر جمادى الأولى من عام (١٣٩٦هـ) صدر الأمر السامي الكريم رقم (١٦٥٣/م/٣) بالموافقة على جعل شعبة الخبراء ذات ميزانية مستقلة، وأن تكون فرعاً من فروع مجلس الوزراء، وفي العشرين من شهر شوال من عام (١٤٠٢هـ) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) بالموافقة على اللائحة التنظيمية لأعمال اللجنة العامة لمجلس الوزراء، متضمنة تنظيم علاقة اللجنة العامة بشعبة الخبراء، وفي الثالث من شهر ربيع الأول عام (١٤١٤هـ) صدر نظام مجلس الوزراء (الحالي) بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (أ/١٣)، وفيه عدّل اسم شعبة الخبراء إلى هيئة الخبراء<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: التعريف بهيئة الخبراء:

**هيئة الخبراء:** هي لجنة سعودية متصلة بديوان مجلس الوزراء السعودي لها القيادة للأنظمة والقوانين والسياسة السعودية الداخلية، وتُعنى بدراسة الاتفاقيات والمعاملات التي تتضمن وضع قواعد عامة أو إصدار مراسيم ملكية، أو التي تمم أكثر من جهة حكومية، وتحضير مشروعات الأنظمة، ومشاركة الأجهزة الحكومية في صياغة ودراسة الموضوعات التي تحال إلى الهيئة من المقام السامي، أو من مجلس الوزراء، أو المجالس العليا، وتخرج منها<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يتبين أن المقصود بهيئة الخبراء بناء على هذا النص أنهم أشخاص لديهم سلطة قانونية عليا في المملكة، وهذه الهيئة يكون أعضاؤها أعلى المتخصصين في القانون والشريعة الإسلامية؛ لأن هذه الهيئة تتبع الديوان الملكي، وبالتالي لا بد لهذه الهيئة أن تكون لديها نصيب وافر من القدرات والمهارات والإمكانات القانونية والشرعية العالية؛ لأنهم هم الذين يقررون القانون إن رأوه صالحاً ويعترضون عليه إن رأوه غير صالح، فهم بمثابة المستشارين للملك في المجال القانوني، فدورهم إبداء الآراء والملاحظات والتعديل والحذف في القوانين التي تحال إليهم لدراستها.

#### الفرع الثاني: التعريف بمجلس الوزراء:

مجلس الوزراء هو المجلس الأعلى للحكم بالمملكة العربية السعودية، ورئيسه هو خادم الحرمين الشريفين<sup>(٣)</sup>. ومجلس الوزراء هيئة نظامية، فهو هيكل تنظيمي أو بناء تنظيمي يشتمل على تشكيلات إدارية منظمة تتخذ شكلاً هرمياً معيناً يتكون من عدة إدارات أو وحدات إدارية، بحيث تمارس كل إدارة أو كل وحدة من هذه الوحدات اختصاصاتها المخولة لها نظاماً<sup>(٤)</sup>.

(١) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء: <https://www.boe.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx>

(٢) الموقع الرسمي للمنصة الوطنية الموحدة على الرابط:

<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC148>

(٣) الموقع الرسمي للمنصة الوطنية الموحدة:

<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC103>

(٤) مبادئ القانون الدستوري، د. محمد سعد الرحاحلة، ود. إيناس الخالدي، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٣٥هـ، ص٢٠٧.

ومما سبق يتبين أن مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية في المملكة، ويرأس هذا المجلس خادم الحرمين الشريفين، ويكون نائب الرئيس ولي العهد، فمجلس الوزراء هو صاحب السلطات التنظيمية والتنفيذية والإدارية، فهو المختص برسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة تنفيذ القرارات واللوائح والأنظمة، وإحداث وترتيب المصالح العامة، وإنشاء لجان تحري سير أعمال الوزارات، وإقرار الميزانية العامة للدولة، وكذلك من مهامه الموافقة على القروض التي تعقدتها الحكومة، والإقرار والمعاهدات والاتفاقيات التي تكون المملكة طرفاً فيها، والموافقة على أنظمة فرض الضرائب والرسوم وجبايتها أو الإعفاء منها، كذلك من مهامه الموافقة على منح القروض والمرتبات والمكافآت التي لا يوجد لها نظام يحكمها.

### المطلب الثاني: التعريف بالأنظمة والخبير

نعرض في هذا المطلب لتعريف الأنظمة السعودية (فرع أول)، وتعريف الخبير (فرع ثانٍ)، وذلك على النحو الآتي:

#### الفرع الأول: التعريف بالأنظمة السعودية

أولاً: تعريف النظام<sup>(١)</sup> في اللغة:

النظام مأخوذ من النظم وهو التأليف وضم الشيء إلى الشيء، ونظم اللؤلؤ ينظمه نظاماً ونظاماً ونظمه: ألفه وجمعه في سلك فاتنظم وتنظم، والنظام: كل خيط ينظم به لؤلؤ ونحوه<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: تعريف النظام في الاصطلاح:

النظام في الاصطلاح هو: مجموعة القواعد القانونية التي تعالج موضوعاً معيناً وتكون له الصفة الإلزامية<sup>(٣)</sup>، وقيل هو: مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة<sup>(٤)</sup>، أو هو مجموعة من القواعد القانونية التي تصدرها السلطة التنظيمية وتكون لها صفة الإلزام، وهي على درجات يأتي في أعلاها النظام الأساسي للحكم<sup>(٥)</sup>، ثم الأنظمة الأساسية الأخرى، ثم الأنظمة العادية<sup>(٦)</sup>.

#### ثالثاً: التعريف الإجرائي للنظام السعودي:

بالنظر إلى تعريف النظام في كل من اللغة والاصطلاح، يمكننا تعريف النظام السعودي بأنه: كافة القواعد العامة المجردة الملزمة، والتي بمقتضاها يكون للنظام السعودي قوة ملزمة لكافة أفراد المجتمع السعودي.

(١) كلمة (قانون وتشريع) لا تستعمل في المملكة العربية السعودية بل يستعاض عنها بلفظ (النظام) وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨ وتاريخ ١٣٩٦/٣/١ هـ والذي صدر نزولاً على طلب رئيس الجامعة الإسلامية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله - الذي رأى عدم استعمال كلمة (مشروع) في الأنظمة والقرارات الرسمية باعتبار أن المشرع على الإطلاق هو الله وحده، وأن إطلاق هذا اللفظ على غيره غير لائق.

(٢) القاموس المحيط مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، صاد ١٥٠٠.

(٣) مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، عيد بن مسعود الجهني، مطابع المجد التجارية: الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ، ص ١٠٠.

(٤) السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، محمد عبد الله المرزوقي، العبيكان: الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ، ص ٨٣.

(٥) الصادر بالأمر الملكي (٩٠/أ) في ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

(٦) الوجيز في نظام الإجراءات الجزائية السعودي، الدكتور زكي محمد شناق، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

ومما سبق يتبين أن النظام هو مجموعة القواعد التي يقوم عليها كيان وأساس المجتمع، والتي يترتب على تخلفها اختيار المجتمع، وإن أمثلة تلك القواعد هي المتعلقة بحقوق وحرريات الأفراد في المجتمع، وكذا القواعد المتعلقة بالكيان السياسي للدولة كنظام الحكم في الدولة وشكله (جمهوريًا - ملكيًا - فيدراليًا)، وكذلك القواعد المتعلقة بتكوين السلطات في الدولة وتحديد الاختصاص لكل سلطة كالسلطات التنفيذية والتنظيمية والقضائية، كما يعد أيضًا من النظام العام النظام الاقتصادي للدولة، والأسس الاجتماعية فيها كنظام الأسرة ونظام العمل، وغيرها.

### الفرع الثاني: التعريف بالخبير

#### أولاً: تعريف الخبير لغة:

الخبيرُ في اللغة من مباني المبالغة، فعُلِّه خَبِرَ يَخْبُرُ خُبْرًا، وَخَبِرْتُ بِالْأَمْرِ: أَي عَلِمْتُهُ، وَخَبِرْتُ الْأَمْرَ أَخْبِرُهُ: إِذَا عَرَفْتُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ<sup>(١)</sup>.

#### ثانيًا: تعريف الخبير اصطلاحًا:

عرفه قرار وزير العدل رقم (٩٢١) بأنه الشخص المرخص بالخبرة وفق أحكام القواعد<sup>(٢)</sup>، أو هو: شخص ذو دراية عالية، له الإلمام بموضوع فني أو علمي أو عملي، يستعين به القضاء في أمور تدخل في اختصاصه، ولا يجوز للخبير أن يتجاوز المهمة المعهود له بها، ويشترط فيه أن يكون إنسانيًا واجتماعيًا<sup>(٣)</sup>.

#### ثالثًا: التعريف الإجرائي للخبير:

بالنظر إلى تعريف الخبير في كل من اللغة والاصطلاح، يمكننا تعريفه بأنه: شخص طبيعي يتمتع بقدر كافٍ من العلم في مجال تخصصه، يستعين به القاضي للفصل في المنازعات المعروضة عليه، والتي يتطلب الفصل فيها خبرة معينة. مما سبق يتبين أن الخبير هو شخص مساعد للنظام ومعاون له في بحث المسائل الفنية التي تحيط بوقائع معينة، حيث يتمكن النظام من الفصل في المسائل الفنية التي يخرجه الخبير بها بعد البحث في المسألة الفنية الموكلة إليه، ويجب أن تتوفر عدة شروط في الشخص الذي يكتسب صفة الخبير، والغرض من هذه الشروط ضمان توافر الكفاءة والخبرة الفنية لضمان نجاحه في أداء المهمة التي أنيطت به، ومن الشروط الواجب توافرها في ضوء النظام السعودي، المعرفة والخبرة الفنية في الموضوع الموكل إليه، وعدم وجود علاقة بين الخبير وأطراف الدعوى، وأن يكون الخبير حسن السيرة والسلوك، وأن يكون حاصلًا على ترخيص بمزاولة مهنته من الجهة المختصة، وأن يكون ترخيصه ساري المفعول.

(١) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، ٢٢٦/٤.

(٢) الأنظمة العدلية، القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم،

<https://laws.moj.gov.sa/legislation/oh596iL2tvTXOeeruoMyOg>

(٣) عبد العزيز توفيق، شرح قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي، الدار البيضاء، مطبعة دار النجاح الجديدة، ١٩٩٥م، ص ١٨٣.

## المبحث الثاني: أهم الأنظمة السعودية ومصادرها ودور هيئة الخبراء في نشرها

### تمهيد وتقسيم:

إن من أبرز خصائص الدولة السعودية، أنها دولة عقديّة يقوم بناؤها على عقيدة التوحيد، وتستمد من العقيدة تصورها للوجود، ونظرها للكون والإنسان والحياة، فإنها تعتمد في أحكامها ونظمها التنظيمية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية على هذه العقيدة، والأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، تستمد أصول نحتها في السياسة والحكم<sup>(١)</sup>.

وتتويجاً لهذه التوجهات المباركة، واستمراراً لنهج هذه البلاد الذي وضع أسسه وأرسى مبادئه على هدي الكتاب والسنة الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله تعالى -، فقد صدر في السعودية منذ تأسيسها الكثير من الأنظمة المستمدة من الكتاب والسنة، منها النظام الأساسي للحكم في عهد الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

وقد بيّن النظام الأساسي للحكم في مادته الخامسة نوع نظام الحكم وطبيعته في المملكة، فنصت المادة الخامسة منه على أن: يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويُنابغُ الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ونصت المادة السادسة منه على أن: "يُبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره".

ويتضح من نص هذه المادة، أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، قد اختار المنهج الإسلامي القائم على نصوص الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة في البيعة وولاية العهد، وأنه الأصلح في حكم الدولة، وهذا المنهج قد تم به اختيار الخلفاء الراشدين من قبل الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - وهو أسلوب الاستخلاف الذي قال به فقهاء الأمة، وعليه فقد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

### المطلب الأول: مصادر الأنظمة السعودية

تمتاز الشريعة الإسلامية - التي تقوم عليها أنظمة الدولة الإسلامية - بالثبات والشمول، فهي ثابتة من حيث إن كل ما جاء به الوحي، سواء باللفظ، أو بالمعنى دون اللفظ، فهو من عند الله عز وجل، وهو حق مطلق فلا تتجه نحوه شكوك أو تردد بتوالي التغيرات؛ بل هو معيار ثابت للصواب، فهو ثابت محكم لم ينسخ، وله صفة البقاء والدوام لا تغيير له ولا تبديل، وهو كذلك أبدياً إلى يوم القيامة<sup>(٢)</sup>.

(١) محاضرة بعنوان: «النظام الأساس للحكم»، صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود ابن عبد العزيز، نظمتها الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، وأقيمت بمركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة يوم الثلاثاء ٣/٧/١٤٣١هـ.

(٢) السفياي، د. عابد بن محمد، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ص ١١٠.



يقول الله تعالى مخاطباً نبيه ورسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

فهذه الآية شاملة من حيث استيعاب الشريعة الإسلامية لكل ما يحتاجه الناس على الإطلاق، فلا تخلو حادثة واحدة من حكم الشريعة في جميع العصور والأقطار والأحوال، إما نصاً أو اجتهاداً، فالمعاني التي تضمنتها الشريعة تعم جميع الحوادث وتسعها إلى يوم القيامة<sup>(٢)</sup>.

وبما أن المملكة العربية السعودية تعتمد الإسلام قولاً وفعلاً واعتقاداً وأسلوب حياة، واعتبار الشريعة الإسلامية منهجاً للحكم، وأساساً لكل ما يسود في المملكة من قواعد لأوضاع الحكام والمحكومين، وهذا مبدأ مستقر في المملكة منذ نشأتها.

وذلك وفق ما قرره النظام الأساسي للحكم في المادة الأولى التي تنص على أن: "المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض"، والمادة السابعة التي تنص على أن: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة". لذا فإن أهم المصادر للنظام الأساسي للحكم وجميع الأنظمة في المملكة الكتاب والسنة، وهو ما نبينه بشيء من التفصيل، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي وهو أساس الشريعة وأصلها الأول الذي يعتمد عليه لبيان حكم الله - عز وجل - فإذا نص القرآن الكريم على حكم وجب العمل به والأخذ بمقتضاه<sup>(٣)</sup>، والقرآن هو كلام الله المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ العربي المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، والمنقول إلينا بالتواتر، المدون بين دفتي المصحف، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس، ويتألف القرآن الكريم من (٣٠) جزءاً، و(١١٤) سورة، (٦٢٣٦) آية<sup>(٤)</sup>.

ومن خصائص القرآن الكريم أنه جاء بلسان عربي مبين، وأنه صالح لكل زمان ومكان، وشامل لكل ما تحتاجه البشرية؛ لأنه تنزيل من حكيم حميد، ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير، وجاء القرآن الكريم موضحاً للحقوق والواجبات إجمالاً كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة يونس: الآية رقم (٩٤).

(٢) السفياني، د. عابد بن محمد، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، ص ١١٠.

(٣) انظر تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، صوفي أبو طالب، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٣، ص ٤٠.

(٤) انظر أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٧٥.

(٥) سورة النحل: الآية (٨٩).



## ثانيا: السنة النبوية المطهرة:

السنة في اللغة: الطريقة والسيرة حميدة كانت أو ذميمة، وسنة الله: حكمته في خلقته، وسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - هي كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية<sup>(١)</sup>. وتعتبر السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر النظام في المملكة العربية السعودية، وتعد في مرتبة بعد مرتبة القرآن الكريم، شرط ذلك أن تكون ثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بسند مقبول عند أهل الحديث، ويعتبر العمل بما واجباً لفهم القرآن والعمل به، وقد قرن الله تعالى طاعته بطاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}<sup>(٢)</sup>، وقال جل شأنه: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا}<sup>(٣)</sup>.

والسنة الصحيحة ملزمة مثلها مثل القرآن الكريم، وهي ثابتة لا يمكن تعديلها أو تبديلها، فالسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وقد تضمنت السنة أحكاماً شرعية تكليفية ووضعية، وواجب على كل مسلم العمل والأخذ بها، والتحاكم إليها، وعدم مخالفتها بحال من الأحوال عملاً بقول الله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}<sup>(٤)</sup>، وقال جل شأنه: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}<sup>(٥)</sup>، وغيرها من الآيات الأمرة باتباع الرسول - صلى الله عليه وسلم - والتأسي به والعمل بسنته والافتداء به.

## ثالثاً: الإجماع:

الإجماع: هو اتِّفَاقُ جَمِيعِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَصْرِ مَا بَعْدَ عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَمْرٍ شَرْعِيٍّ<sup>(٦)</sup>.

والإجماع هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي، وهو حجة قطعية إن كان صريحاً، واختلف في حجية الإجماع غير الصريح، وهو المسمى بالإجماع السكوتي الذي يصرح فيه بعض المجتهدين برأيهم ويسكت الباقون فلا يصرحون بموافقة أو مخالفة، ويشترط في المجتهد أن يكون عالماً بالقرآن والسنة ومسائل الإجماع، والإلمام بأصول الفقه واللغة العربية التي يتوقف عليها فهم النصوص الشرعية إلاماً تاماً، ودليل الإجماع قوله تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}<sup>(٧)</sup>.

(١) عبد الرحمن عتر، معالم السنة النبوية (الأردن: مكتبة المنار) ط ١، ١٤٠٦ هـ، ص ١٨ (هذا تعريف السنة عند المحدثين) وفي أصول الفقه: ... من قول أو فعل أو تقرير مقصود به التشريع.

(٢) سورة الحشر: الآية (٧).

(٣) سورة النساء: الآية (٨٠).

(٤) سورة الحشر: الآية (٧).

(٥) سورة آل عمران: الآية (١٣٢).

(٦) الموسوعة الفقهية الكويتية ٤٨/٢.

(٧) سورة النساء: الآية (١١٥).



أما دليل الإجماع من السنة: فقد تظاهرت الرواية عن رسول الله محمد - صلى الله عليه وسلم - بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى على عصمة الأمة الإسلامية من الخطأ في كل أمر متفق عليه، ومن أمثلة ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم -: "إن الله لا يجمع أمي أو قال أمة محمد على ضلالة ويد الله على الجماعة"<sup>(١)</sup>.

رابعاً: القياس:

القياس: هو حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما، وقيل: حكمك على الفرع بمثل ما حكمت به في الأصل لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأصل<sup>(٢)</sup>.

والقياس هو المصدر الرابع من مصادر التشريع المتفق عليها، ومنزلته في الاحتجاج به تلي منزلة الإجماع، ومن أمثلة القياس، قياس النبيذ على الخمر في التحريم بجامع الإسكار في الكل، كما في قوله تعالى: {يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}{<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة من الآية الكريمة: يدل هذا النص على العلة التي دعت إلى التحريم، وهي الإسكار، فلا تكون الآية متناولة لغيره من الأشربة الأخرى، كالنبيذ ونحوه، ولكن هذه الأشربة ونحوها من المسكرات فيها من المفسد ما في الخمر نفسها، فتأخذ حكم الخمر وهو الحرمة بطريق القياس، فالخمر أصل، والنبيذ فرع، والإسكار علة، والحكم هو: التحريم<sup>(٤)</sup>.

ومما سبق يتبين أن المملكة العربية السعودية تعتمد في أنظمتها الإسلام قولاً وفعلاً واعتقاداً وأسلوب حياة، واعتبار الشريعة الإسلامية منهجاً للحكم، وأساساً لكل ما يسود في المملكة من قواعد لأوضاع الحكام والمحكومين، وهذا مبدأ مستقر في المملكة منذ نشأتها.

### المطلب الثاني: أهم الأنظمة السعودية

تأتي الأنظمة في المملكة العربية السعودية متدرجة من حيث الأهمية والأولوية والهيمنة، فالنظام الأساسي للحكم يتبوأ مركز الصدارة من حيث الأهمية، ومن ثم تأتي الأنظمة الأخرى الأساسية، ثم العادية، ثم اللوائح، وهو ما نبينه فيما يلي:

(١) رواه الترمذي، أبواب الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة، (٤/٤٦٦) رقم (٢١٦٧)، وصححه الألباني، انظر: محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن الترمذي (نشر مكتبة التربية العربي لدول الخليج، طبع المكتب الإسلامي: بيروت) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ط ١، ج ٢، ص ٢٣٢.

(٢) موفق الدين عبد الله أحمد ابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠، وروضة الناظر وجنة المناظر (بيروت: دار الكتاب العربي) ط ١، ١٤٠١هـ، ص ٢٤٧.

(٣) سورة المائدة: الآية (٩٠).

(٤) انظر: إبراهيم محمد سلقيني، الميسر في أصول الفقه الإسلامي (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر) الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ص ١٢٧.



## أولاً: الأنظمة الأساسية:

هي التي شاركت النظام الأساسي للحكم في طريقة الإعداد والاعتماد، حيث صدرت بموجب أوامر ملكية، وقد تم إعدادها بالطريقة التي أعد بها النظام الأساسي للحكم، وتختلف عنه في اقتصارها على موضوعات محددة، يتناول كل منها مجالاً خاصاً به<sup>(١)</sup>، ولأهمية هذه الأنظمة يحسن بيانها على وجه الاختصار.

النظام الأساسي للحكم<sup>(٢)</sup>:

يعد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية أهم وثيقة دستورية بما تضمنه من مواد، وبالنظر في مجمل النظام نجد أنه جاء لصيانة الضرورات الخمس التي جاء الإسلام بحفظها، وقد انتظم النظام في (٨٣) مادة، موزعة على تسعة أبواب، تضمن المبادئ العامة، ونظام الحكم، ومقومات المجتمع السعودي، والمبادئ الاقتصادية، والحقوق والواجبات، وسلطات الدولة، والشؤون المالية، وأجهزة الرقابة، وأحكام عامة.

ولا شك أن النظام الأساسي للحكم يحتل مرتبة أعلى من الأنظمة العادية في المملكة، ويتمتع بالسمو الموضوعي والسمو الشكلي على هذه الأنظمة، ويرجع سمو الموضوعي للنظام الأساسي للحكم إلى طبيعة الموضوعات التي يتناولها بالتنظيم، فهو يحدد الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، وينظم السلطات العامة والعلاقة بينها كما يقرر حقوق وواجبات الأفراد في المجتمع.

أما سمو الشكلي للنظام الأساسي للحكم، فيرجع إلى اختلاف طريقة إصداره وتعديله عن طريقة إصدار وتعديل الأنظمة العادية، ويترب على ذلك أن السلطة التنظيمية لا تملك تعديل أي مادة من مواد النظام الأساسي للحكم، كما أن هذه السلطة لا يجوز لها إصدار أنظمة عادية تخالف أحكام هذا النظام<sup>(٣)</sup>.

ومما سبق يتبين أن نظام الحكم الأساسي في المملكة، هو مجموعة من القواعد العامة التي تبين شكل الدولة والحكومة وتكوين السلطات واختصاصاتها والعلاقات بينها، وبيان العلاقة بين الفرد والدولة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والحريات في ضوء الشريعة الإسلامية، وأن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - ولغتها هي اللغة العربية، وأن نظام الحكم في المملكة هو حكم ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء، ويستمد الحكم سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، ويقوم الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة.

(١) السلطة التنظيمية في المملكة، د. محمد بن عبد الله المرزوقي، ص ٨٤-٨٥.

(٢) صدر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ (٢٧/٨/١٤١٢ هـ).

(٣) القانون الدستوري في المملكة العربية السعودية، د. صباح مصطفى المصري وآخرون، دار الكتاب الجامعي، ط ١، ١٤٤٤ هـ، ١٦٧، وللمزيد انظر: التطور السياسي في المملكة العربية السعودية، د. فيصل بن مشعل بن سعود، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

نظام مجلس الشورى<sup>(١)</sup>:

انتظمت مواد هذا النظام في ثلاثين مادة تناولت إنشاء مجلس الشورى، وبيان عدد أعضائه، وكيفية تعيينهم وإعفائهم، وبيان واجباتهم ومسؤولياتهم، وأداء القسم ومقر المجلس ومدته، والخطاب السنوي للملك، والمسائل التي يبدى فيها المجلس الرأي والاجتماعات، وإصدار القرارات واللجان والهيئة العامة، والتقارير السنوي، والشؤون الإدارية والمالية للمجلس، ويبدى مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

- ١- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.
- ٢- دراسة الأنظمة، واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.
- ٣- تفسير الأنظمة.
- ٤- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها<sup>(٢)</sup>.

مما سبق يتبين أن وظيفة ومهمة مجلس الشورى، تتمثل في مشاركة مجلس الوزراء في تشريع وسن الأنظمة، وذلك من خلال الاقتراح الذي يقدمه مجلس الشورى نفسه أو من خارج المجلس، فعند اقتراح مشروع للنظام من رئيس مجلس الشورى، يحال هذا المشروع للجنة المختصة داخل المجلس، فتقوم هذه اللجنة بدراسة هذا المشروع، ثم تعرض هذا المشروع على مجلس الشورى فينظر المجلس في أهميته تشريع هذا المشروع، هل هذا المشروع يستحق أن يصبح نظاماً أم لا؟، فعلى هذا يتم دراسته ومناقشته، ثم يصوت المجلس على التأييد أو الرفض، وإذا صوت المجلس على تطبيق النظام يعاد هذا المشروع مرة أخرى إلى اللجنة المختصة لدراسته مرة أخرى حتى يتم إعداده وطرحه مجدداً على المجلس، ثم يبدأ المجلس بمناقشة اللجنة بخصوص مشروع النظام وبعد الأخذ بأراء وملاحظات أعضاء المجلس تعيد اللجنة العمل على مشروع النظام ثم تطرحه مرة أخرى بعد إضافة اقتراحات وملاحظات الأعضاء في المجلس، ثم تطرح المشروع في المجلس للتصويت، وفي حال صوت المجلس بتطبيق مشروع النظام يرفع هذا المشروع من رئيس مجلس الشورى إلى الملك، ثم يحيل الملك هذا المشروع إلى مجلس الوزراء لدراسته مرة أخرى، ولكن داخل مجلس الوزراء فإما أن يتفق مجلس الوزراء مع مجلس الشورى في تطبيقه، أو يختلف معه فيرفعه إلى الملك، وللملك الحق في أن يحتفظ به أو يصدر مرسوماً ملكياً بتطبيقه.

فكل هذا يبين الدور الكبير الذي تقوم به لجنة الخبراء، وما تقدمه من مساعده للسلطة التنظيمية في المملكة، وهذا كله غير اختصاصات المجلس العامة، كمناقشة الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي فيها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة،

(١) صدر نظام مجلس الشورى بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) بتاريخ (١٤١٢/٨/٢٧هـ).

(٢) مجموعة الأنظمة السعودية، ٨٣/١، المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم ٩١/أ، وتاريخ:

١٤١٢/٨/٢٧هـ.



ومراجعة التقارير الحكومية للوزارات، وطرح الأسئلة عنها كيف تم صرف الميزانية للوزارة؟، هل تم تنفيذ المشاريع المطروحة؟، هل تم تحقيق الأهداف المطلوبة من الوزارة؟، وغيرها من الاختصاصات والمهام.

نظام المناطق<sup>(١)</sup>:

تضمنت المادة (٤١) من هذا النظام بيان الهدف من النظام، وكيفية تنظيم مناطق المملكة، ومكونات كل منطقة، وبيان واجبات ومهام أمير المنطقة ووكيله، والمحافظ ومدير الناحية، ورئيس المركز، ومكونات مجلس المنطقة، وبيان شروط الأعضاء وواجباتهم وصلاحياتهم، وما يتصل بأداء عملهم، وبيان اختصاصات وواجبات ومسؤوليات مجلس المنطقة، وما يتصل بأداء عمله من أحكام، وتنظيم العمل بين الوزارات والمصالح الحكومية والمناطق.

ونصت المادة السابعة والتي تعتبر المادة الأساسية في بيان المجالات العامة لعمل أمراء المناطق، ويمكن الاعتماد عليها في بيان طبيعة عمل أمراء المناطق وحدود مسؤولياتهم وسلطاتهم، فقد نصت على أن: يتولى أمير كل منطقة إدارتها وفقاً للسياسة العامة للدولة، ووفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح، هذا في الشأن العام"، أما في الشأن الخاص:

- ١- المحافظة على الأمن والنظام والاستقرار، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وفقاً للأنظمة واللوائح.
- ٢- تنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها الصفة النهائية.
- ٣- كفالة حقوق الأفراد وحرياتهم، وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات، إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً.
- ٤- العمل على تطوير المنطقة اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً.
- ٥- العمل على تنمية الخدمات العامة في المنطقة، ورفع كفاءتها.
- ٦- إدارة المحافظات، والمراكز، ومراقبة أعمال محافظي المحافظات، ورؤساء المراكز، والتأكد من كفاءتهم نحو القيام بواجباتهم.
- ٧- المحافظة على أموال الدولة وأملاكها، ومنع التعدي عليها.
- ٨- الإشراف على أجهزة الحكومة وموظفيها في المنطقة، والتأكد من حسن الأداء، والأمانة والإخلاص، وذلك مع مراعاة ارتباط موظفي الوزارات والمصالح المختلفة في المنطقة بمراجعهم.
- ٩- الاتصال المباشر بالوزراء ورؤساء المصالح، وبحث أمور المنطقة معهم، بهدف رفع كفاءة أداء الأجهزة المرتبطة بهم، مع إحاطة وزير الداخلية بذلك.
- ١٠- تقديم تقارير سنوية لوزير الداخلية عن كفاءة أداء الخدمات العامة في المنطقة، وغير ذلك من شؤون المنطقة، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

(١) صدر بالأمر الملكي رقم (٩٢/أ) في (٢٧/٨/١٤١٢هـ).



وقد نصت المادة الخامسة عشرة منه على أن: "يُنشأ في كل منطقة مجلس يسمى مجلس المنطقة يكون مقره إمارة المنطقة"، ويرتبط هذا المجلس من حيث تعيين عضويته وعمله بمجلس الوزراء، وإن كانت له درجة عالية من الاستقلالية في تحديد احتياجات المنطقة، ومدى اقتراح ما تقتضيه هذه الاحتياجات في مختلف المجالات مما تستوجب المصلحة العامة إنشاؤه تحقيقاً للمصالح ودرءاً للمفاسد، إلا أن هذا النظام يرتبط بنظام مجلس الوزراء الذي يرتبط به مجلس الشورى، والجميع يرتبط بالنظام الأساسي للحكم، والذي أنت نصوصه محددة لعمل هذه الأنظمة الأساسية الثلاثة، ومبينة صلاحيتها وأهدافها، ورسم خططها وبرامجها، وعلى أهمية هذه الأنظمة إلا أن النظام الأساسي للحكم يسمو على مكانتها وعلوه يسبق علوها.

### نظام مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>:

يعتبر مجلس الوزراء هيئة نظامية يرأسها الملك<sup>(٢)</sup>.

ويتضمن النظام التعريف بالمجلس وبيان مقره، وشروط عضويته، وأداء اليمين، وبيان ما يحظر على الأعضاء عمله أثناء العضوية، وأحكام التعيين، وعقد الاجتماعات، وتحديد مدة المجلس، ومسؤوليات وصلاحيات الوزير، وأحكام التعيين، وعقد الاجتماعات، وتحديد مدة المجلس، ومسؤوليات وصلاحيات الوزير، وأحكام النيابة عن الوزير، وبيان تشكيل المجلس، وأحكام حضور الاجتماعات، وبيان متى يعتبر الاجتماع صحيحاً، ومتى يكون القرار نظامياً، وكيفية محاكمة الأعضاء، وتكوين اللجان، وبيان اختصاصات المجلس، والشؤون التنظيمية، والشؤون التنفيذية، والشؤون المالية، وكل ذلك برئاسة مجلس الوزراء، والتشكيلات الإدارية لمجلس الوزراء.

ويتألف نظام مجلس الوزراء من (٣٢) مادة أوضحت أن لمجلس الوزراء صلاحيات واسعة في المملكة، حيث يرسم السياسة الداخلية، والخارجية، والمالية، والاقتصادية، والتعليمية، والدفاعية، وغير ذلك من الشؤون العامة للدولة، وهذه الصلاحيات هي التي حددت من قبل النظام الأساسي للحكم وفقاً لما جاء في الباب السادس المتعلق بسلطات الدولة.

وأهم الأحكام التي تضمنها نظام مجلس الوزراء الحالي:

١- تشكيل المجلس: والشروط الواجب توافرها في عضو المجلس<sup>(٣)</sup>.

٢- اختصاصات المجلس: بيان النظام واختصاصاته في الشؤون التنظيمية<sup>(٤)</sup>، وفي الشؤون التنفيذية، وفي الشؤون المالية<sup>(٥)</sup>.

(١) يعد نظام مجلس الوزراء أحد الأنظمة الأساسية المعمول بها في المملكة العربية السعودية منذ عام (١٣٧٧هـ) إلى أن صدر الأمر الملكي الكريم رقم (١٣/أ)، بتاريخ (١٤/٣/١٤١٤هـ) ليحل محل النظام السابق.

(٢) انظر: السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، د. محمد المرزوقي، ص ٣١٢، ومجموعة الأنظمة السعودية، ٨٣/١.

(٣) راجع المواد أرقام (٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ١٢) من نظام مجلس الوزراء.

(٤) راجع المواد أرقام (٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣) من نفس النظام.

(٥) راجع المواد أرقام (٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨) من نفس النظام.



٣- عقد الاجتماعات ومدة المجلس: تحديد ضوابط حضور اجتماعات المجلس، وشروط صحة انعقاده في الأحوال العادية والاستثنائية، ومداوات المجلس، وبيان مدة المجلس<sup>(١)</sup>.

٤- التشكيلات الإدارية للمجلس: أوضحت المادة رقم (٣٠) بعد تعديلها بموجب الأمر الملكي رقم (أ/١٤١)، بتاريخ (٢٠/٤/١٤٤٠هـ)، التشكيلات الإدارية للمجلس: إذ نصت على أن: "يبين النظام الداخلي لمجلس الوزراء تشكيلاته الإدارية، واختصاصاتها وكيفية قيامها بأعمالها".

٥- كيفية تعديل النظام: بيان النظام في المادة رقم (٣٢) منه وكيفية تعديل أحكامه، إذ نصت على أن: "لا يجري تعديل هذا النظام إلا بالطريقة التي تم بها إصداره"، وبالتالي فإن تعديل نظام مجلس الوزراء لا يتم إلا بأمر ملكي.

مما سبق يتبين أن مجلس الوزراء، هو السلطة التنفيذية في المملكة، ويرأس هذا المجلس خادم الحرمين الشريفين، ويكون نائب الرئيس ولي العهد، فمجلس الوزراء هو صاحب السلطات التنظيمية والتنفيذية والإدارية، وهو المختص برسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة تنفيذ القرارات واللوائح والأنظمة، وإحداث وترتيب المصالح العامة، وإنشاء لجان تحري سیر أعمال الوزارات، وإقرار الميزانية العامة للدولة، وكذلك من مهامه الموافقة على القروض التي تعقدتها الحكومة، والإقرار والمعاهدات والاتفاقيات التي تكون المملكة طرفاً فيها، والموافقة على أنظمة فرض الضرائب والرسوم وجبايتها أو الإعفاء منها، كذلك من مهامه الموافقة على منح القروض والمرتبات والمكافآت التي لا يوجد لها نظام يحكمها.

نظام هيئة البيعة<sup>(٢)</sup>:

يعد نظام هيئة البيعة خامس الأنظمة الأساسية صدوراً<sup>(٣)</sup>؛ وكان صدور مثل هذا النظام يهدف إلى الحفاظ على كيان الدولة واستقرارها السياسي ووحدة الوطنية التي تنعكس على مصالح الشعب، وكذلك المساهمة في حركة الإصلاح والتطور السياسي واستشراف المستقبل، من خلال إقرار مبدأ تعاون ووحدة الأسرة الملكية في تحقيق التداول السلمي للحكم في المملكة العربية السعودية<sup>(٤)</sup>.

ويتضمن النظام خمسة وعشرين مادة تضمنت بيان تكوين هيئة تسمى هيئة البيعة بموجب أمر ملكي - مهام الهيئة - مقرها - قسم رئيس وأعضاء الهيئة قبل أن يباشروا أعمالهم - رئاسة إدارة اجتماعات الهيئة ومناقشتها والتصويت على قراراتها.

(١) راجع المواد أرقام (٩، ١٣، ١٤، ١٦، ١٩) من نفس النظام.

(٢) انظر: مجموعة الأنظمة السعودية، ١٢٩/١، نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم: أ/١٣٥ وتاريخ ١٤٢٧/٩/٢٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالأمر الملكي رقم: أ/١٦٤ وتاريخ: ١٤٢٨/٩/٢٦هـ.

(٣) حيث أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - رحمه الله - بإصداره بعد توليه الحكم بعام، حيث مات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله مريضاً - مع ما صاحب ذلك من مرض ولي العهد آنذاك صاحب السمو الملكي سلطان بن عبد العزيز - رحمه الله - فرأى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - رحمه الله - بإصدار هذا النظام.

(٤) انظر: عقد البيعة وأثره في تحقيق الأمن، عبد الله بن عوض الشهري، ص ١٦٣-١٦٨.



ومن أهم الموضوعات التي تضمنها النظام:

### ١- تشكيل هيئة البيعة:

بينت المادة الأولى من نظام هيئة البيعة كيفية تشكيل هيئة البيعة فنصت على أن تكون بأمر ملكي هيئة تسمى (هيئة البيعة)، على النحو الآتي:

- أ- أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود.
- ب- أحد أبناء كل متوفى، أو معتذر، أو عاجز بموجب تقرير طبي، يعينه الملك من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، على أن يكون مشهوداً له بالصلاح والكفاءة.
- ج- اثنان يعينهما الملك، أحدهما من أبنائه والآخر من أبناء ولي العهد، على أن يكون مشهوداً لهما بالصلاح والكفاءة، وإذا خلا محل أحد من أعضاء هيئة البيعة، يعين الملك بدلاً عنه وفق الضوابط المشار إليها في الفقرتين (٢)، (٣) من هذه المادة.

رئاسة هيئة البيعة: وفقاً للمادة (١٥) من نظام هيئة البيعة: يرأس الهيئة أكبر الأعضاء سناً من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وينوب عنه الذي يليه في السن من إخوته، وفي حالة عدم وجود أي منهم يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً من أبناء الأبناء في الهيئة.

### ٢- اختصاصات هيئة البيعة:

يتضمن النظام اختصاصات هيئة البيعة ومن أهمها:

- أ- اختيار وترشيح ولي العهد<sup>(١)</sup>.
- ب- تشكيل مجلس مؤقت للحكم لإدارة شؤون الدولة بصفة مؤقتة في الحالات المنصوص عليها نظاماً، كما في حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد<sup>(٢)</sup>.
- ج- عقد الاجتماعات: تكون اجتماعات هيئة البيعة سرية، وتعد اجتماعاتها بناء على موافقة الملك، ولا يحضرها إلا أعضاء هيئة البيعة والأمين العام للهيئة، وإضافة من يتولى ضبط مداوات اجتماعاتها بعد موافقة الملك، ولا يكون اجتماع الهيئة نظامياً إلا بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل بمن فيهم رئيس الهيئة، أو من ينوب عنه، ويجب الالتزام بحضور الاجتماعات من قبل أعضاء الهيئة، وعلى من يطرأ عليه أمر يستوجب غيابه أن يخاطر رئيس الهيئة كتابة، ويتولى رئيس الهيئة الدعوة للاجتماعات في الحالات المنصوص عليها نظاماً، كما يفتتح رئيس الجلسة الاجتماعات، ويعلن انتهائها<sup>(٣)</sup>.

### ٣- كيفية تعديل نظام هيئة البيعة:

يتم تعديل أحكام هذا النظام بأمر ملكي بعد موافقة هيئة البيعة<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع المواد أرقام (٧، ٦، ٨، ٩) من نفس النظام.

(٢) راجع المواد أرقام (١٠، ١٢، ١٣) من نفس النظام.

(٣) راجع المواد أرقام (١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) من نفس النظام.

(٤) راجع المادة رقم (٢٥) من نفس النظام.

## ثانياً: الأنظمة العادية:

هي قواعد عامة ملزمة، صادرة من السلطة التنظيمية وموافق عليها بمرسوم ملكي، وسميت عادية لطريقة إعدادها حيث تمت بالطريقة المعتادة في دراسة الأنظمة، وهي تصدر بمراسيم ملكية، بخلاف الأنظمة الأساسية التي صدرت بأوامر ملكية، ولا بد من صدورها من السلطة التنظيمية، فلو صدرت من سلطة تنفيذية فلا تعتبر نظاماً، وإنما تعد لوائح أو تعليمات، واللوائح هي: القواعد الملزمة الصادرة بأداة دون المرسوم الملكي.

- **الأمر الملكي:** فهو أداة نظامية تأخذ شكلاً محدداً مكتوباً، تعبر عن إرادة الملك وحده من غير أن يسبقها قرار من أي سلطة أخرى، مثل تعيين الوزراء ونوابهم وموظفي المرتبة الممتازة، والقضاة، والضباط، ونحوهم<sup>(١)</sup>. فهذه الموضوعات لا يتخذ فيها قرار من غير الملك، وكل ما يسبق صدور أمره فيها إنما هي توصيات واقتراحات تمهد لموافقة الملك عليها.

- **المرسوم الملكي:** هو أداة نظامية تأخذ شكلاً محدداً مكتوباً، تحمل توقيع الملك وتصدر عنه بصفته رئيساً للسلطة التنظيمية<sup>(٢)</sup>.

- **التوجيه الملكي:** هو تعبير عن إرادة الملك بصفته رئيس الدولة، ولا يستخدم صيغة معينة، ولا شكلاً محدداً، ولا يشترط أن يكون مكتوباً يحمل توقيع الملك، وكثيراً ما يتم تبليغه بخطاب يصدر من الديوان الملكي، أو ديوان رئاسة مجلس الوزراء بحسب موضوعه، وقد يكون ضمن بيان يصدر عن الملك، أو كلمة يلقيها في مناسبة ما، أو شفهيًا بالإدلاء به في تصريح أو مناسبة أو في خطاب مباشر للعموم أو لمسؤول معين فيما يدخل في اختصاصات ذلك المسؤول أو بأي شكل آخر<sup>(٣)</sup>.

- **الأمر السامي:** هو قرار مكتوب يصدر عن رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه، ولا يتخذ صيغة محددة، وإن كان التطبيق الفعلي قد رسم بشكل يتمتع بملامح مميزة له<sup>(٤)</sup>.

مما سبق يتبين أن هذه المصطلحات كثير ما نسمعها، وهذه المصطلحات ليست مترادفة فالأمر الملكي هو أعلى وأقوى الأدوات القانونية، وهذا الأمر الملكي قد يكون بسن قانون أو إلغاء قانون؛ لأنه أقوى الأدوات القانونية في البلد، لأنه يعبر عن إرادة الملك منفردة، ويوقع عليه ويكون وفق شكل معين، والأمر الملكي ليس له علاقة بمجلس الوزراء ولا مجلس الشورى، كتعيين الوزراء والقضاة وأعضاء النيابة، فهذه الأمور تكون بأوامر ملكية، وأما المرسوم الملكي يكون من الملك بصفته رئيس مجلس الوزراء، وقد لا يكون من الملك ابتداءً ولكن استجابة لعرض مجلس الوزراء أو لعرض مجلس الشورى على الملك بحيث يوافق الملك عليه، كتشريع الأنظمة، فإنها تصدر بمرسوم ملكي، وهي موافقة من الملك عليها، وتكون وفق شكل معين، وأما التوجيه الملكي يكون غالباً شفهيًا كمساعدة بعض الدول، ثم يرسل بعد ذلك أمر مكتوب إلى الجهة التنفيذية حتى تؤدي هذا التوجيه الذي كتب

(١) السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، د. محمد المرزوقي، ص ٢٨٨.

(٢) السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، د. محمد المرزوقي، ص ٢٩٥.

(٣) السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، د. محمد المرزوقي، ص ٣٠٧.

(٤) السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، د. محمد المرزوقي، ص ٣٠٨.



بعد أن أدي شفاهة، لكن الأمر يبدأ ابتداءً شفهيًا من فم الملك ثم يأتي مكتوبًا، وأما الأمر السامي فهو أمر يحمل توقيع الملك أو النائب الأول أو النائب الثاني لمجلس الوزراء، ويحمل توقيع الملك بصفته رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه، فليس له صفة أو شكل معين، فهذه أهم الفروق بين هذه المصطلحات.

### دور الملك في السلطة التنظيمية:

إن ملك المملكة العربية السعودية هو رئيس مجلس الوزراء، والوزراء هم رؤساء الوزارات المعنية بالجانب التنفيذي، فحرص ولاة الأمر حفظهم الله على سن الأنظمة بأنواعها الأساسية والعادية معتمدين في ذلك على الكتاب والسنة، ووفقًا لمجالات الشريعة الإسلامية، فخصصت جهات محددة تعمل على سن الأنظمة ودراساتها ودراسة تعديليها، بما يتفق مع متطلبات العصر، ومن أهم هذه الأجهزة التي أناط بها ولاة الأمر هذه المهام مجلس الشورى ومجلس الوزراء، إذ هما المعنيان في سن أنظمة الدولة ومراجعتها.

وقد تشترك الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في سن الأنظمة، إذا كان الأمر ذا صلة في الجانب الديني والجانب السياسي في آن واحد، كما حصل في إصدار فتوى قتل مروج المخدرات تعزيرًا، فقد أسند ولي الأمر ذلك إلى هيئة كبار العلماء لدراسته والخروج بحكم يسد هذا الجانب، فتبين لهم أن ذلك من باب الإفساد وأن الحكم المناسب لهذا الفعل ومثله القتل تعزيرًا، وكذلك لولي الأمر إذا رأى خللاً لدى أهل الاختصاص في مسألة لم يترجح الحكم فيها بسبب الخلاف فيها، أن يجتهد رأيه وما يذهب إليه هو رافع للخلاف، ومن هذا يتبين أن ولي الأمر له أثر بارز في سن الأنظمة التي تحقق المصلحة في هذا الجانب<sup>(١)</sup>.

ورئيس الدولة تبع لأحكام الشريعة الإسلامية، وله الحق في التشريع بما يخدم المجتمع بأسره، وذلك حماية للمصلحة العامة للمجتمع في حدود مبادئ الشريعة الإسلامية.

فالملك تحوله الشريعة الإسلامية أن يصدر التنظيمات ليس فقط فيما يتعلق بتنفيذ تعاليم الإسلام فحسب، بل أيضًا فيما يراه ضروريًا لصالح الرعية.

ومن أبرز الأمثلة على دور الملك التنظيمي إصداره لمجموعة من الأنظمة تشكل في مجملها الجزء الأساسي لدستور المملكة العربية السعودية، وهي النظام الأساسي للحكم، ونظام المناطق، ونظام مجلس الشورى، ونظام مجلس الوزراء.

كما يشارك الملك في العملية التنظيمية من خلال قيامه بتشكيل المؤسسات الدستورية التي تقوم بعملية التشريع، فهيئة كبار العلماء بالإضافة إلى المفتي العام جميعهم يعينون بأوامر ملكية، فالملك يشارك في العملية التنظيمية من خلال هذه التعيينات، وللملك الحق في اقتراح مشروع أي نظام، كما يشارك في مناقشة مشاريع الأنظمة سواء المقترحة منه أو من غيره من الأعضاء الآخرين في المجلس، ويصوت عليها ولا بد من تصديق الملك على مشاريع الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية حتى تصير نافذة، كما له حق التصديق على القروض التي تعقدتها الحكومة والميزانية العامة للدولة وأي زيادة على تلك الميزانية، كما له حق الاعتراض على كل ما سبق وذلك بعدم التصديق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) الحسبة في النظام الأساسي للحكم، د. عبد الرحمن بن صالح الجبي، ط١، الرياض ١٤٣٦هـ، ص ١٩٠-١٩١.

(٢) مبادئ القانون الدستوري، د. محمد سعد الرحاحلة، ود. إيناس الخالدي، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٣٥هـ، ص ٢٢٠-٢٢٥.

**مراحل إصدار النظام:****أولاً: الاقتراح:**

يعطي نظام مجلس الوزراء أعضائه الحق في اقتراح مشروع نظام، بشرط أن يكون المشروع متعلقاً بأعمال وزارته، كما أن لكل عضو الحق في اقتراح أي موضوع للمناقشة في المجلس، شريطة أن يوافق رئيس المجلس على ذلك، وبالإضافة إلى أعضاء المجلس الذين لهم حق تقديم مشروع نظام، يمكن أن يقدم مشروع نظام بواسطة مجلس الشورى، وذلك عن طريق رئيس مجلس الوزراء.

**ثانياً: المناقشة:**

جميع دراسات ومناقشات مجلس الوزراء غير معلنة، فعندما يقبل المجلس مشروع قانون لمناقشته فهو يوجه أولاً إلى اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وتقوم اللجنة بدراسة مشروع النظام، ثم تحيله إلى هيئة الخبراء وتقوم هيئة الخبراء بدراسة المشروع، وقد تقوم بدعوة ممثلين عن الوزارات ذات العلاقة بمحتويات مشروع النظام، إلى أن تعد صياغة مشروع النظام، وبعد ذلك تقوم هيئة الخبراء بإعادة مشروع النظام إلى اللجنة العامة متضمناً أية تعديلات مقترحة لتتم دراسته مرة أخرى في اللجنة العامة بحضور الوزير المختص إذا لم يكن عضواً في اللجنة العامة، وبعد انتهاء اللجنة العامة من دراسة مشروع النظام، وبعد أن تتم الموافقة عليه يعاد مرة أخرى إلى مجلس الوزراء للمناقشة النهائية، وتتم مناقشته مادة مادة، وقد تتم خلال دراسة مجلس الوزراء لمشروع النظام إعادته مرة أخرى إلى اللجنة العامة، ومن ثم إلى هيئة الخبراء أو تشكيل لجنة لدراسة جوانب معينة.

**ثالثاً: التصويت:**

بعد قيام مجلس الوزراء بمناقشة مشروع النظام، سواء كان مقدماً من مجلس الشورى أو من أحد أعضاء مجلس الوزراء، فإن المجلس يقوم بعد ذلك بإجراءات الموافقة على المشروع، فيتم التصويت على المشروع مادة مادة ثم يصوت على المشروع جملة واحدة.

**رابعاً: التصديق:**

بعد ان تتم موافقة مجلس الوزراء على مشروع النظام يرسل المشروع للملك ليوقعه، وبعد توقيع الملك على مشروع النظام يصبح مرسوماً ملكياً، وتسمى هذه العملية بإصدار النظام.

**خامساً: النشر:**

يعد النشر المرحلة الأخيرة من مراحل إصدار النظام للمرسوم الملكي، لا بد من إنفاذ المرسوم وذلك بنشره في الجريدة الرسمية جريدة أم القرى، ويدخل النظام حيز التنفيذ من تاريخ نشره، إلا إذا نص النظام على تاريخ آخر، ولا يغني النشر في أي وسيلة إعلامية أخرى عن النشر في الجريدة الرسمية<sup>(١)</sup>.

(١) مبادئ القانون الدستوري، د. محمد سعد الراحلة، ود. إيناس الخالدي، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٣٥هـ، ص ٢٢٠-٢٢٥.

### المبحث الثالث: الآليات التي تتبعها هيئة الخبراء في إعداد ونشر الأنظمة السعودية

#### تمهيد وتقسيم:

أوضح النظام الأساسي للحكم والأنظمة الأساسية الأخرى في المملكة العربية السعودية تنظيم السلطات العامة وتشكيلها واختصاصاتها، ولقد تناول النظام الأساسي للحكم سلطات الدولة الثلاث في الباب السادس منه، وتحديداً في المادة (٤٤)، وهي وفقاً للترتيب الوارد فيه: السلطة القضائية، والسلطة التنظيمية، والسلطة التنفيذية، وتحظى السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية بمكانة متميزة باعتبارها إحدى سلطات الدولة الثلاث، وتقوم بأهم وظيفة من وظائف الدولة، وهي تنفيذ الأنظمة التي تسنها السلطة التنظيمية، وتنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ، لكننا نجد أن مجلس الوزراء، وهيئة الخبراء (وهي تابعة لمجلس الوزراء) الذي هو أحد أهم أعمدة السلطة التنفيذية يناط به أيضاً جزء من السلطة التنظيمية للإمام باختصاصات مجلس الوزراء وهيئة الخبراء التنفيذية والتنظيمية، مع إيضاح الدور الرائد لهيئة الخبراء في إعداد وإبراز الأنظمة في المملكة، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو الآتي:

#### المطلب الأول: اختصاصات مجلس الوزراء ودوره في نشر الأنظمة السعودية

وفقاً لما ورد في المادة الأولى من نظام مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>، فإن المجلس يعد هيئة نظامية يرأسها الملك، ويتولى المجلس بموجب المادة (١٩) من نظامه رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية، وجميع الشؤون العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها وينظر في قرارات مجلس الشورى، وله السلطة التنفيذية، وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

(١) صدر أول نظام لمجلس الوزراء بتاريخ (١٣٧٣/٢/١هـ)، بموجب الأمر الملكي رقم (٤٢٨٨/٩/٥)، الذي أصدره الملك عبد العزيز -رحمه الله- وبمقتضاه تم تأليف أول مجلس وزراء برئاسة الملك سعود - رحمه الله - عندما كان ولياً للعهد وعضوية جميع الوزراء المكلفين بإدارة ملكية لإدارة شؤون الوزارات المهوودة إليهم، وبتاريخ (١٣٧٣/٧/١٢هـ)، صدر ثاني نظام لمجلس الوزراء وكان أكثر شمولاً وتفصيلاً حيث نص على اختصاص المجلس بالإشراف على سياسة الدولة في الداخل والخارج، وللمجلس حق الموافقة على ميزانية الدولة، وعقود الامتيازات، وإنشاء الشركات، وتجاوز الاعتمادات في الميزانية، والصلح في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها، وتعيين وفصل مديري المصالح، وإنشاء وظائف جديدة، وعقود استخدام الأجانب، والمعاهدات الدولية، ومناقشة القوانين التي يسنها مجلس الشورى. وبتاريخ (١٣٧٧/١٠/٢٢هـ)، أصدر الملك سعود - رحمه الله - نظاماً جديداً لمجلس الوزراء بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) متضمناً خمسين مادة، وبموجبه تفرد المجلس بالسلطة التنظيمية (التشريعية)، إلى جانب السلطة التنفيذية فقد أوضحت المادة (١٨) من ذلك النظام دور المجلس في رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية، وجميع الشؤون العامة للدولة، كما نصت على أن المجلس يملك السلطة التنظيمية، وأصبحت الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، أو تعديل أي منها، ولا تتم إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وفي عام (١٤١٤هـ)، أي بعد مرور ما يزيد على (٤١) عاماً على تأسيس أول مجلس للوزراء، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد -رحمه الله- نظاماً جديداً لمجلس الوزراء بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) بتاريخ (١٤١٤/٣/٣هـ)، وهو النظام المطبق حالياً. للمزيد من التفاصيل حول نشأة نظام مجلس الوزراء انظر كل من دكتور محمد نسيب ارزقي وآخرون، القانون الدستوري السعودي، ص ٤٩٢، دكتورة نعيمة قويس، النظام الدستوري والمؤسسات الدستورية في المملكة العربية السعودية، ص ١٦٩، والدكتور علي خطار شطناوي، القانون الدستوري المقارن، ص ٤٧٤.

وللمجلس بموجب المادة (٢٤) من نظامه باعتباره السلطة التنفيذية المباشرة الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ والإدارة، ويدخل في اختصاصاته التنفيذية الأمور الآتية:

- ١- مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.
- ٢- إحداث وترتيب المصالح العامة.
- ٣- متابعة تنفيذ الخطة العامة للتنمية.
- ٤- إنشاء لجان تتحرى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، أو عن قضية معينة، وترفع هذه اللجان نتائج تحرياتها إلى المجلس في الوقت الذي يحدده لها، وينظر المجلس في نتيجة تحرياتها، وله إنشاء لجان للتحقيق على ضوء ذلك، والبت في النتيجة مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة واللوائح.

وبموجب المادة (٢٠) من نفس النظام فإنه مع مراعاة ما ورد في نظام مجلس الشورى، تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية والامتيازات، وتعديل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الوزراء.

وقد منح المنظم السعودي لمجلس الوزراء بالإضافة إلى الاختصاصات التنفيذية بعض الاختصاصات التنظيمية التي وردت في نظام مجلس الوزراء في المواد أرقام (٢٢ : ٢٠) وتمثل في الآتي:

- ١- دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات.
- ٢- لكل وزير الحق في اقتراح مشروع نظام أو لائحة تتعلق بأعمال وزارته، كما يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الوزراء اقتراح ما يرى مصلحة من بحثه في المجلس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء وبموجب نص المادة (٢٢) من نفس النظام فإن: "لكل وزير الحق بأن يقترح مشروع نظام أو لائحة تتعلق بأعمال وزارته، كما يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الوزراء أن يقترح ما يرى مصلحة من بحثه في المجلس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء".

تأسيساً على ما تقدم، فإن إصدار الأنظمة، مرحلة سابقة لازمة، وذلك قبل البدء في نشرها، ثم الرقابة على تطبيقها.

### المطلب الثاني: اختصاصات هيئة الخبراء ودورها في إيجاد الأنظمة السعودية

وفقاً لقرار النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الصادر برقم (١٦٨) في (١٢/٢/١٣٩٤هـ) فإن اختصاصات هيئة الخبراء تتلخص فيما يلي:

- ١- بحث المعاملات التي يحيلها رئيس مجلس الوزراء ونائبه ومجلس الوزراء ولجانه المتفرعة، ودراستها.
- ٢- تحضير مشروعات الأنظمة، وإعداد الدراسات اللازمة لها، بالاشتراك مع الجهة التي رفعت تلك المشاريع.
- ٣- مراجعة الأنظمة السارية واقتراح تعديلها.
- ٤- دراسة الاتفاقيات والمعاملات التي تتضمن وضع قواعد عامة، أو التي تتطلب إصدار مراسيم ملكية، أو التي تم أكثر من جهة حكومية.
- ٥- وضع الصيغ المناسبة لبعض الأوامر السامية والمراسيم الملكية، وقرارات مجلس الوزراء.

٦- مشاركة الأجهزة الحكومية في دراسة الموضوعات التي تحال إلى الهيئة من المقام السامي أو من مجلس الوزراء أو المجالس العليا<sup>(١)</sup>.

أما ما يتعلق بأدوار الهيئة بمشروعات الأنظمة، يبرز هذا الدور عبر أربعة مراحل:

- أولاً: دور شكلي، يتحدد في ضوء وجود مشروع نظام جديد، فيُطلب من الهيئة إعداد تصور متكامل بشأنه.  
- ثانياً: يستمر هذا النمط الشكلي من خلال التحقق من المتطلبات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الخاص بالأنظمة.

- ثالثاً: يختلف دور الهيئة من مجرد الشكل إلى دراسة المحتوى، وهو دور يستتفر كافة أرجاء الهيئة، ودور الهيئة يكون أكبر في حالات مشروعات الأنظمة الجديدة مقارنة بدورها حيال مشروعات تعديلات أنظمة قائمة.

- رابعاً: هي مرحلة تالية لاكتمال دراسة الأنظمة المختلفة وإحالتها لمجلس الوزراء والشورى، وما تم إدخاله من تعديلات بشأنها، فهو دور محاييد للهيئة، خاصة إذا تعلق الأمر بمدى التوافق أو التباين على الأنظمة<sup>(٢)</sup>.

مما سبق يتبين أن هيئة الخبراء هم اشخاص لديهم سلطة قانونية عليا في المملكة، وهذه الهيئة يكون أعضاؤها أعلى المتخصصين في القانون والشريعة الإسلامية؛ لأن هذه الهيئة تتبع الديوان الملكي، وبالتالي لا بد لهذه الهيئة أن تكون لديها نصيب وافر من القدرات والمهارات والامكانيات القانونية والشرعية العالية، لأنهم هم الذين يقرون القانون إن رأوه صالحاً ويعترضون عليه إن رأوه غير صالح، فهم بمثابة المستشارين للملك في المجال القانوني، فدورهم إبداء الآراء والملاحظات والتعديل والحذف في القوانين التي تحال إليهم لدراستها.

إن هيئة الخبراء من الهيئات الاستشارية المهمة في المملكة، فهي التي تقوم بتوفير الرؤى والتوصيات الفنية والاستراتيجية للحكومة، وهي من بين الهيئات الرئيسة التي تعمل على تحقيق التطور والتحول في مجالات عديدة، خاصة فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والتوصيات للحكومة في قضايا متنوعة تتعلق بالسياسات العامة والتنمية الشاملة للمملكة، وهذه التوصيات تعد أساساً لاتخاذ وضع القرارات الحكومية المهمة.

### المطلب الثالث: دور الموقع الرسمي لهيئة الخبراء في نشر الأنظمة السعودية

يعد الموقع الرسمي الإلكتروني لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية وسيلة مهمة لنشر وإبراز الأنظمة السعودية، حيث يقوم بتوفير معلومات شاملة وموثوقة حول الأنظمة والقوانين في المملكة العربية السعودية.

ومن خلال هذا الموقع يمكن للمستخدمين الوصول إلى نصوص القوانين والأنظمة السعودية المعمول بها حالياً، ويتم تحديث الموقع بانتظام لضمان توافر أحدث المعلومات والتعديلات القانونية، بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير نصوص الأنظمة باللغتين العربية والإنجليزية، مما يسهل وصول الباحثين إليها من جميع الخلفيات اللغوية، ويعمل الموقع أيضاً على توضيح مضامين وأهمية الأنظمة السعودية المختلفة التي يمكن أن يستفيد منها الأفراد والمجتمع

(١) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء: <https://www.boe.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx>

(٢) جريدة سبق مقال بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢١.



ككل، ويتم توضيح الإجراءات القانونية المتعلقة بمختلف المجالات، مثل الاستثمار، والعمل، والتجارة، والبيئة، والصحة، والتعليم، وغيرها من المجالات ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك، يوفر الموقع أدوات بحث وتصفح سهلة للبحث عن الأنظمة والقوانين بناءً على الكلمات الرئيسية أو الفئات المختلفة، ويمكن للمستخدمين العثور بسهولة على المعلومات التي يحتاجونها وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة.

وبالجمله فإن الموقع الرسمي الإلكتروني لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء يؤدي أدواراً مهمة في إبراز الأنظمة السعودية، وتوفير معلومات شاملة وواضحة للمستخدمين، وهذا يساهم في تعزيز الوعي القانوني والتعاون مع الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية.

وبالنظر إلى تخصصات أعضائها وخبراتهم المتنوعة، تتمتع هيئة الخبراء بالقدرة على تحديد التحديات واستشراف المستقبل، وتقديم الحلول والتوصيات الابتكارية والقائمة على البحوث والدراسات العلمية الموثوقة، وتتعاون الهيئة مع الجهات الحكومية المختلفة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية لتحقيق أهدافها وتساهم في تنمية المجتمع ورفع مستوى جودة الحياة للمواطنين، وتتمتع هيئة الخبراء بالاستقلالية والمرونة في آرائها وتوصياتها، وتعكس آراء وخبرات أعضائها المتخصصين، ويتم اختيار أعضاء الهيئة بناءً على معايير الاختصاص والخبرة والتميز في مجالاتهم، ويتم تجديد تشكيلة الأعضاء بانتظام لضمان التوسع والتنوع في المعرفة والخبرات.

وتركز هيئة الخبراء على دعم التحول الرقمي والتكنولوجي في المملكة، فتقدم توصيات لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في القطاعات المختلفة، مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة والتجارة الإلكترونية.

وتعمل الهيئة بشكل مستمر على متابعة التطورات والتحديات الجديدة وتوفير الاستشارات والتوجيهات الملائمة للتعامل معها بما يعزز القدرات الوطنية وتطوير القطاعات المختلفة وتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، ومن خلال نظرة فاحصة على الموقع الرسمي لهيئة الخبراء نجد أن الموقع يتكون من عدة عناصر رئيسية هي<sup>(١)</sup>:

- ١- نبذة تاريخية عن هيئة الخبراء وتأسيسها ومهامها.
- ٢- شعبة الترجمة الرسمية والتعريف بها وهيكلتها.
- ٣- الهيئة العامة للمستشارين والتعريف بها.
- ٤- المركز الإعلامي ويضم أهم الأخبار والمقالات والفاعليات.
- ٥- خدمات عامة للبوابة، والبحث، وخريطة الموقع، والقائمة البريدية.
- ٦- المساعدة والدعم الفني للتواصل، والأسئلة، والروابط الهامة.
- ٧- البيانات المفتوحة سياساتها ومكتبتها.
- ٨- التقارير الإحصائية السنوية.

(١) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء <https://www.boe.gov.sa/ar/GeneralServices/pages/sitemap.aspx>



مما سبق يتضح أن الموقع الرسمي الإلكتروني لهيئة الخبراء من المواقع المعرفية المهمة، الذي يقوم بإبراز الأنظمة السعودية بشكل متميز وعصري، ويمد الباحثين والمهتمين بكل ما يلزم من الناحية النظامية، بما يتوافق مع اختصاصات الهيئة الممنوحة لها نظامًا والتي سبقت الإشارة إليها.

#### الخاتمة:

#### أولاً: أهم النتائج:

- ١- إن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء تمثل ثقلًا قانونيًا بارزًا في الدولة، وتعمل على تقديم الاستشارات والتوصيات في مجموعة واسعة من المجالات التي تهتم بالتنمية الشاملة للمملكة والمجتمع السعودي.
- ٢- إن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين المرموقين في كافة التخصصات، وتمتتع بالقدرة على مواجهة التحديات واستشراف المستقبل وتقديم الحلول والتوصيات الابتكارية القائمة على البحوث والدراسات العلمية المعمقة.
- ٣- إن أعضاء هيئة الخبراء يمثلون النخبة ويتم اختيارهم بناء على معايير الاختصاص والخبرة والتميز في مجالاتهم لتحقيق الأهداف الوطنية وتطوير القطاعات المختلفة وتعزيز النمو والتنمية في المملكة، وفق تطلعات ولاة الأمر فيها، بما يتلاءم مع رؤية المملكة (٢٠٣٠).
- ٤- يعد الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الخبراء في شبكة الإنترنت من أهم المواقع التي تبرز الأنظمة السعودية، وتجعلها في متناول الباحثين والمهتمين وفق أحدث التعديلات التي قد تطرأ على الأنظمة، مع توفير النصوص النظامية في الموقع باللغتين العربية والانجليزية ليسهل الوصول إليها من أكبر شريحة من المستفيدين.
- ٥- إن موقع الهيئة يوفر للباحثين أدوات بحث وتصفح سهلة للوصول للأنظمة والقوانين والمعلومات التي تتطلبها بحوثهم ودراساتهم ووفقًا لاحتياجاتهم الخاصة.
- ٦- إن موقع الهيئة يسهم في نشر الأنظمة ويساعد في تعزيز الوعي النظامي والقانوني في المجتمع السعودي.

#### ثانيًا: أهم التوصيات:

- ١- العمل على دراسة ومراجعة جميع الأنظمة الحالية وتقديم اقتراحات وتوصيات بشأن تعزيز الشفافية والوضوح في أداء المؤسسات الحكومية وكفاءة الإنفاق.
- ٢- مراعاة تبسيط الإجراءات الإدارية والنظامية، وتوفير المعلومات والبيانات العامة بشكل يسهل الوصول إليه، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار فيما يتعلق بالأمور الخدمية والتطويرية.
- ٣- دراسة وتحليل الأنظمة الرقابية الحالية وتقديم توصيات مناسبة لتعزيز فعالية هذه الأنظمة بما يحقق تحسين آليات المراجعة والمراقبة والاستقلالية للجهات الرقابية ويفعل جانب الحوكمة في المؤسسات العامة والخاصة، ويعزز دور الأجهزة الرقابية المتخصصة في رصد وتعقب ومعاينة المتورطين في قضايا الفساد.
- ٤- استخدام تحليل البيانات لمعرفة أداء الأنظمة الحالية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، واستنتاج المعلومات التي يمكن استخدامها في صياغة التوصيات بمشاركة المؤسسات الحكومية ذات الصلة من خلال ورش عمل واجتماعات تشاورية لتوحيد الرؤى والتوصيات.



٥- تكثيف الجانب الإعلامي من خلال المواقع الرسمية في شبكة الانترنت، ووسائل الاعلام المختلفة، ومنصات التواصل الاجتماعي لإبراز الأنظمة وأثرها الإيجابي على المجتمع، ودور الهيئة في هذا المجال، مع العمل المستمر في تطوير البيئة الرقمية النظامية بمشاركة الجهات المعنية الأخرى، والمراجعة الدورية للنصوص النظامية المتعلقة بحماية البيئة الرقمية بما يتوافق مع المتغيرات المتسارعة في المجتمعات المحلية.

### المصادر والمراجع:

#### القرآن الكريم.

#### أولاً: المعاجم اللغوية:

القاموس المحيط مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.

لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد محمد علي المقرئ الفيومي، (بيروت: المكتبة العلمية) بدون سنة طبع.

المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، (مصر: مجمع اللغة العربية) مطابع دار المعارف، ط ٢، ١٤٠٠هـ.

#### ثانياً: المراجع والمصادر الشرعية:

أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.

تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، صوفي أبو طالب، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٣م.

الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، د. عابد بن محمد السفياي، ط ١، مكتبة المنارة، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

الحسبة في النظام الأساسي للحكم، د. عبد الرحمن بن صالح اليعحي، ط ١، الرياض ١٤٣٦هـ.

خطبة الحاجة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي: بيروت، ط ٤، ١٤٠٠هـ.

روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين عبد الله أحمد ابن قدامة المقدسي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١هـ.

صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، (نشر مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ط ١، طبع المكتب الإسلامي: بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

عقد البيعة وأثره في تحقيق الأمن، عبد الله بن عوض الشهري.

معالم السنة النبوية، عبد الرحمن عتر، (الأردن: مكتبة المنار) ط ١، ١٤٠٦هـ.

الميسر في أصول الفقه الإسلامي، إبراهيم محمد سلقيني، (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر) الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

#### ثانياً: المراجع والمصادر القانونية:

التطور السياسي في المملكة العربية السعودية، د. فيصل بن مشعل بن سعود، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ.

السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، محمد عبد الله المرزوقي، ط ١، العبيكان: الرياض، ١٤٢٥هـ.



شرح قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي، عبد العزيز توفيق، الدار البيضاء، مطبعة دار النجاح الجديدة، ١٩٩٥م.  
القانون الدستوري السعودي، دكتور محمد نسيب ارزقي وآخرون.  
القانون الدستوري المقارن، الدكتور علي خطار شطناوي.  
القانون الدستوري في المملكة العربية السعودية، د. صباح مصطفى المصري وآخرون، ط ١، دار الكتاب الجامعي، ١٤٤٤هـ.

مبادئ القانون الدستوري، د. محمد سعد الرحاحلة، ود. إيناس الخالدي، ط ٢، مكتبة الرشد، ١٤٣٥هـ.  
مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، عيد بن مسعود الجهني، مطابع المجد التجارية: الرياض: ط ١، ١٤٠٤هـ.  
النظام الأساس للحكم، صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز، محاضرة نظمتها الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، وأقيمت بمركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة يوم الثلاثاء ١٤٣١/٧/٣هـ.  
النظام الدستوري والمؤسسات الدستورية في المملكة العربية السعودية، د. نعيمه قوينس، بدون دار طبع وبدون سنة نشر.

الوجيز في نظام الإجراءات الجزائية السعودي، د. ركي محمد شناق، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.  
رابعًا: المواقع الإلكترونية:

الموقع الرسمي للمنصة الوطنية الموحدة:

<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC148>

الأنظمة العدلية، القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم:

<https://laws.moj.gov.sa/legislation/oh596iL2tvTXOeruoMyOg>

الموقع الرسمي لهيئة الخبراء: <https://www.boe.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx>

موقع جريدة سبق مقال بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢١ <https://sabq.org/saudia/ydw5>